



جَامِعَةُ بَنِي وَائِلِد



# بحوث المؤتمر الجغرافي السابع عشر ليبيا - رؤية جغرافية تقييم الواقع واستشراف المستقبل

تنظيم وإشراف  
قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة بني وليد  
بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية

المجلد الثاني

تحرير:

د. ميلاد محمد عمر البرغوثي  
أ. د. حسين مسعود أبو مدينية  
د. ضو أحمد ضو الشندولي



المؤتمر الجغرافي السابع عشر

منشورات:  
جامعة بني وليد (2023)

## المحتويات

| الصفحة   | عنوان البحث                                                                                                                                                                          |
|----------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 18 - 1   | مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي وأثرها على معدل الخصوبة السكانية في ليبيا<br>دراسة في جغرافية السكان<br>د. سليمان ابوشناف علي ابريطالله                                            |
| 46 - 19  | دور الإناث في حجم الإعالة الديموغرافية والاقتصادية في ليبيا<br>للفترة 1973 - 2020<br>أ. محمد إبراهيم الهماي                                                                          |
| 60 - 47  | الهجرة الوافدة وعلاقتها بالجريمة في ليبيا<br>د. مصطفى عبدالسلام المبرد                                                                                                               |
| 84 - 61  | النمو السكاني في منطقة الخضراء وأثره في توزيع وتركيب السكان<br>خلال الفترة 1995 - 2021<br>د. عبدالرزاق علي رجب الحاتمي<br>د. نورالدين مسعود علي محمد<br>د. عمران فرج عبدالسلام الديب |
| 108 - 85 | الخصائص الديموغرافية والوظيفية لمدينة طبرق دراسة جغرافية<br>أ. فايز آدم محمد البرعصي<br>أ. صلاح منصور صالح شاهين                                                                     |
| 138-109  | التحليل المكاني لنمط توزيع المراكز الحضرية بالجبل الأخضر وسهل بنغازي<br>دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية<br>أ. عادل محمد شنفير<br>نضال عمر علي مازق                            |
| 166-139  | تقييم اتجاهات التوسع العمراني لمدينة بني وليد للفترة (1984-2021)<br>باستخدام نظم المعلومات الجغرافية<br>د. خديجة عبد السلام الغيطة                                                   |
| 192-167  | تأخر تنفيذ المخططات وأثرها على نمو العشوائيات حول مدينة بني وليد<br>منطقة شرق المطار - دراسة حالة<br>د. فاطمة حسن احمودة الاحول                                                      |
| 208-193  | الآثار البيئية لواقع السكن العشوائي بمدينة بني وليد<br>أ. مفتاح عمران محمد كلم                                                                                                       |

## المحتويات

| الصفحة  | عنوان البحث                                                                                                                                                        |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 228-209 | تقييم واقع التوزيع المكاني لخدمات رياض الأطفال في مدينة سبها<br>د. فاطمة إدريس محمد الطاهر                                                                         |
| 256-229 | تقييم كفاءة ونفوذ خدمات التعليم الأساسي ببلدية زليتن، دراسة جغرافية<br>د. علي محمد التير عبد الرحمن عبد السلام بن مسعود                                            |
| 288-257 | تحليل التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم الخاص في أحياء مدينة طبرق<br>أ. رحاب أنور خميس موسى                                                                          |
| 312-289 | تقييم جودة الخدمات الصحية وأثرها على رضى المرضى بمستشفى ودان العام<br>دراسة في جغرافية الخدمات<br>أ. مروة حسن أبوبكر                                               |
| 340-313 | مقومات الجذب السياحي فيما بين منطقتي دريانة وطمينة<br>دارسة في التنمية المستدامة<br>د. فتحية مفتاح العمامي<br>أ. سبب عبدالكريم الطيرة<br>د. محمد هاشم محمد الخفيفي |
| 368-341 | مقومات العرض السياحي الديني في مدينة بنغازي<br>دراسة في جغرافية السياحة<br>د. عبير مصطفى حمد علي<br>أ. هويدا مفتاح سليمان المغربي                                  |
| 382-369 | الترويج السياحي الداخلي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا<br>دراسة تطبيقية على قطاع السياحة بمدينة صبراتة<br>أ. آمنه خليفة جبريل                           |
| 400-383 | الآثار الاقتصادية لحوادث الطرق في بلدية طبرق<br>خلال المدة (2014 - 2020م)<br>د. ناجية إسماعيل عبد الرحمن                                                           |
| 424-401 | الاهمية الاستراتيجية لمساحة ليبيا، دراسة في الجغرافيا السياسية<br>أ. جميلة خميس ابراهيم أحمد                                                                       |

## تأخر تنفيذ المخططات وأثرها على نمو العشوائيات حول مدينة بني وليد (منطقة شرق المطار – دراسة حالة)

د. فاطمة حسن احمودة الاحول

قسم الجغرافيا/ كلية التربية/ جامعة بني وليد

fatmaalahl808080@gmail.com

### الملخص:

يهدف البحث إلى إظهار أثر تأخر تنفيذ المخططات العمرانية، وغياب تصوّر حضري إداري قانوني لمدينة بني وليد كسائر المدن الليبية ولفترات طويلة أثر على انتشار وتمدد البناء العشوائي بشكل واضح، سيما عند أطراف المدينة وهوامشها، وهو ما أدى إلى استفحال مشاكل العمران كنقص المرافق والبني التحتية، والخدمات الأساسية، ونقص الأمن والاستقرار للسكان ... وغيرها، ومعاناتهم اليومية إثر ذلك الافتقار، كما أنّ هذه الأحياء العشوائية بدأت تأخذ أبعاداً مكانية حول المدينة، وبات من الصعب التحكم فيها من خلال التخفيف من حدتها، أو القضاء عليها بشكل تدريجي.

وخلّصنا من خلال هذا البحث إلى أنّ هذه الظاهرة أخذت تنتشر وتتوسّع نحو أطراف المدينة، وقد أحدثت تغييراً في مجال المدينة مما أفقده وظيفته في التوجه والتنظيم، وكل ذلك يحدث في ظل غياب مخططات التوجيه والتعمير، ومخططات شغل الأرض التي كان من الممكن أن تحدّ من تطور الظاهرة والتحكم فيها.

**الكلمات المفتاحية:** المخططات الحضرية، النمو العشوائي، التوسّع العمراني، التشتت الحضري، الضواحي غير المخططة، إدارة الأراضي، التهذيب الحضري، التكثيف الحضري.

## ***Delayed Implementation Of Housing Plans And Their Contribution In The Increase Of Slums in the City of Baniwalid***

**Dr. Fatima Hassan Ahmouda Al-Ahwal**

Department of Geography / Faculty of Education / Bani Walid University  
*fatmaalahl808080@gmail.com*

### ***Abstract***

The current paper focusses on the negative impact of a prolonged delay in the implementation of governmental housing plans. Moreover, it treats the absence of governmental authorized urban prospective in Libyan cities generally and in Bani walid in particular. Unfortunately, such a delay resulted in an undesired increase in the number of illegal buildings (slums) in the city of Baniwalid at the expense of well-planned facilities which the population of the city badly need. This will definitely contribute to future instability and insecurity of the population. It also creates obstacles for the government efforts to redesign such slums or urbanize the city properly in the future.

To conclude, such a phenomenon has grown even worse especially towards the suburbs of the city. It further contributed to disfunctioning all proposals for the development of the city. All this happens in the absence of well-organised structuring plans which could have limited or controlled this phenomenon .

**Keywords :**Urban plans, Random growth , Urban expansion, Urban dispersion . Unplanned suburbs , land Management , Urban Rehabilitation, Urban Densification.

## مقدمة:

تعاين مدينة بني وليد كغيرها من المدن الليبية من تأخر أو غياب تنفيذ مخططات حضرية لها، فقد انقضت فترة مخطط الجيل الثالث دون تنفيذ، ولا زالت المدينة تعيش "فترة فراغ تخطيطي" أدت إلى فتح الباب على مصراعيه أمام استفحال مشاكل العمران، وجعل ظاهرة البناء العشوائي حول المخطط تأخذ أبعاداً مجالية أصبح من الصعب التحكم فيها من خلال التخفيف من حدتها أو القضاء عليها بشكل تدريجي.

لهذا كان تقادم المخططات العمرانية وعدم تحديثها أو استبدالها بأخرى في آجال معقولة، وتأخرها عن مددها المحددة يشكل فرصة لإحلال البناء العشوائي محل البناء القانوني. (الطاك، و ضايض، 2006، ص51).

وبالرغم من أنّ المجالات المحيطة بالمدن تمثل دوراً مهماً وحيوياً في نمو المدن وتوسّعها لما توفره من احتياطات للأراضي الفضاء يمكن الاستفادة منها مستقبلاً، كاستجابة لمتطلبات التنمية العمرانية، إلّا أنّها تمثل أيضاً مجالاً لتضارب المصالح بين الجهات العامة والخاصة ورغباتهم الخاصة من جهة، وتعارض مضامين المخططات مع الواقع العمراني من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم تنفيذها أو توقفها أصلاً من قبل جهات الاختصاص.

إنّ غياب التخطيط أو ضعفه وتضارب المصالح هذا يفرز تأخيراً في تنمية هذه الأحياء، وزيادة كلفة إعادة تخطيطها وصيانتها، وإخضاعها للضوابط العمرانية فانتشار السكن العشوائي، وغياب البنية التحتية والمرافق العامة يجعل منها عبئاً إضافياً على المال العام، وعوض أنّ تُسهم هذه الفضاءات في التخفيف من ضغط التوسع العمراني وأزمة السكن تصبح هي نفسها أحد صعوباتهما.

وفي هذا الإطار أصبحت مدينة بني وليد تعاني من هذه الظاهرة التي بدت آثارها تنعكس على حياة ساكنيها مع مرور الوقت، ودون طرحاً للحلول. فقد نمت العديد من الأحياء السكنية على مساحات واسعة من أطراف المدينة، وحيث تُضعف التجهيزات الخدمية وأحياناً تنعدم نهائياً، ولم يتحكم في نموها أي ضوابط قانونية أو تخطيطية فمورفولوجيتها مشتتة غير منتظمة ومتماسكة، وترتب عن ذلك بُعد الأحياء السكنية عن المرافق العمومية.

إنّ تأخر بل وانهاء الوعاء الزمني لمشروع الجيل الثالث جعل السكن العشوائي يكتسح أجزاء كبيرة من أطراف المدينة، ويلتهم مساحات واسعة من رصيدها العقاري الذي

كان من الممكن تعبئته وفق النظم العمرانية والاستعمال الصحيح للأرض.  
واستدلّ البحث بمنطقة شرقي المطار الواقعة في الجزء الجنوبي من المدينة نموذجاً لهذه  
الظاهرة وآثارها، وزيادة مخاطرها في المستقبل في ظلّ الزيادة السكانية، والتغيرات الديموغرافية،  
والحاجة الملحة للمزيد من الخدمات والمتطلبات المعيشية.

### إشكالية البحث:

هل ساهم تأخر تنفيذ المخططات الحضرية عن مدينة بني وليد ولفترة طويلة في حركة  
متسارعة للبناء الفوضوي حول أطراف المدينة وظهور العديد من المشاكل العمرانية ؟

### أهداف البحث وأهميته:

- 1- تسليط الضوء على مشكلة البناء العشوائي حول مدينة بني وليد تطوره، ونموه،  
ومسببات نشأته.
- 2- إبراز أهم مظاهر البناء العشوائي وانعكاساته على مورفولوجية المدينة والمشاكل التي تعاني  
منها الأحياء العشوائية.
- 3- التنبيه إلى ضرورة تدبير حلول للأحياء العشوائية لتحقيق تنمية حضرية متوازنة.

### فرضية البحث:

غياب مخططات حضرية عن المدينة لفترة طويلة أدى إلى اتساع وانتشار السكن  
العشوائي حول الأطراف مصحوب بالعديد من المشاكل العمرانية.

### منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة النمو العشوائي،  
ورصد التحوّلات السريعة التي شهدتها هذه الظاهرة منذ بداية الألفية، والتي انعكست على  
ازدياد مساحة العشوائيات بازدياد عدد مساكنها، وأنماط بنائها، وطريقة حياة سكانها،  
وتحديد إشكالية التوسّع العمراني للمدينة الذي كان نتاجاً لظهور هذه الأشكال الحضرية،  
والتطرق لخصائص هذه الأشكال كما هو في الواقع، وجوانب التأثير المختلفة على مجال  
المدينة الحضري.

أمّا بالنسبة للمنهج التاريخي فقد ساهم في إبراز أهم وآخر الفترات التخطيطية  
للمدينة، ومراحل تطور ظاهرة العشوائيات ونشأتها.

بالإضافة إلى استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS أداة من أدوات البحث الجغرافي في إدخال وتجميع المعلومات ذات الأساس الجغرافي المعتمدة على الخرائط بصفة خاصة، والمعلومات العامة بصفة عمومية، وتخزينها، وتحليلها مما يساعد على الوصول للنتائج المرجوة.

### حدود البحث:

- أ- الحدود المكانية: تقع مدينة بني وليد فلكياً بين دائرتي عرض  $32,8,30^{\circ}$  شمالاً وبين خطي طول  $15,0,13,30^{\circ}$  شرقاً.
- ب- الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 2008 - 2020.

### الدراسات السابقة:

- دراسة بقال، خالد، (2021)، التوسع الحضري لمدينة مكناس وانعكاساته المحلية على الجماعات الترابية الضاحوية، بينت الدراسة كيف أنّ الضواحي أو الأطراف المحيطة بالمدن تشكّل أهمية بالغة في حال استثمارها، والرفع من قيمة مؤهلاتها الطبيعية، والاقتصادية، والمكانية؛ لتحسين جودة الحياة بها، وكيف أنّها تشكّل في الوقت نفسه مناطق ضعيفة تعاني الكثير من الاختلالات، وسوء تنظيم المكان وهيكلته؛ بسبب غياب التخطيط، وأنّ التدخلات القائمة لا تلبي احتياجات الأفراد مما يعكس الأزمة التي تعاني منها هذه المجالات.

- دراسة العمراني، عبد الواحد، (2021)، السكن الفوضوي بالمدن الجبلية بالمغرب بين الدينامية المتسارعة وسبل إعادة التأهيل، تكشف الدراسة أنّ السكن العشوائي بالمدن الجبلية ينمو ويتمدد، بالرغم من أنّ الطبوغرافية الجبلية تكره التوسع الحضري، وتؤثر على انسجام الكتلة الحضرية، وتخلق مشهداً حضرياً مفككاً مبعثراً، غير أنّ هذه البيئة لم تحدّ من الانتشار العشوائي فيها، ولم تستطع الدولة حل إشكالية هذا النمو، مما يدل على خطورة هذه الظاهرة، التي تتطلب مرونة وتجاوز الإطار الضيق للتدخل الحكومي ليكون مبنياً على الشمولية والتشاركية بين مختلف القطاعات لوضع رؤية مستقبلية تخطيطية واقعية.

- دراسة مشنان، فوزي، (2020)، الأحياء العشوائية بمدينة باتنة "بين الواقع والتحدي"، تعرّضت الدراسة إلى الأحياء العشوائية الموجودة بإحدى المدن الجزائرية كشكل من الأشكال الحضرية التي أنتجها النمو الحضري للمدينة، وتشبع بها نسيجها العمراني، وخُلصت الدراسة لجملة من النتائج مفادها التأثير السلبي لظاهرة العشوائيات، ووقوفها عائقاً أمام التنمية

العمرائية، ومن ثمَّ ضرورة مواجهتها والحد منها من خلال وضع سياسة تنموية شاملة للقضاء عليها تدريجياً.

- دراسة سعد، عمر عبد الله، (2013)، النمو العشوائي في ليبيا وأثره على التنمية، أوضحت الدراسة طبيعة النمو العشوائي في ليبيا، وأنه يكتسب خصوصية من حيث الأسباب، والحجم، والنوع عن بقية البلدان الأخرى، فهو يتسم بالحدّثة والهندسة العصرية، إلّا أنّ العشوائيات في نموها حدثت خارج المخططات المعتمدة، وخُلصت الدراسة إلى ضرورة العمل بخطة وطنية للحد من العشوائيات، وتفعيل دور التخطيط العمراني، واعتماد نظام تخطيطي يحقق تنمية متوازنة ومستدامة.

#### أولاً: التطور السكاني والعمراني وأثره على الانتشار العشوائي بمدينة بني وليد:

تُعَدّ مدينة بني وليد ثالث أكبر تجمع سكاني ضمن إقليم مصراتة الفرعي بعد مدينة مصراتة وزليتن. ولذلك صُنِفَت المدينة مركزاً بلدياً يؤدي دوراً مهماً في تقديم الخدمات إلى سكان الإقليم الفرعي (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص13)، خاصة إذا ما تمَّ تنمية وتطوير هذا التجمع السكاني على المستوى الاقتصادي والخدمي محلياً وإقليمياً، وتوفير فرص عمل للسكان في المناطق المجاورة. (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص14).

إنَّ أول القوى التي دفعت ببني وليد نحو التطور والنمو السكاني والعمراني موقعها في الوادي الخصيب، ولهذا تركزت أعمال التنمية بشكل رئيس على امتداد الوادي خاصة نحو الجنوب، ومما زاد في التجمع السكاني وقوع المدينة في موقع رابط بين مدن الساحل الشمالي بما فيها العاصمة طرابلس ومدن الجنوب، أي حلقة وصل بين مناطق الساحل والصحراء وكذلك مدن المنطقة الشرقية.

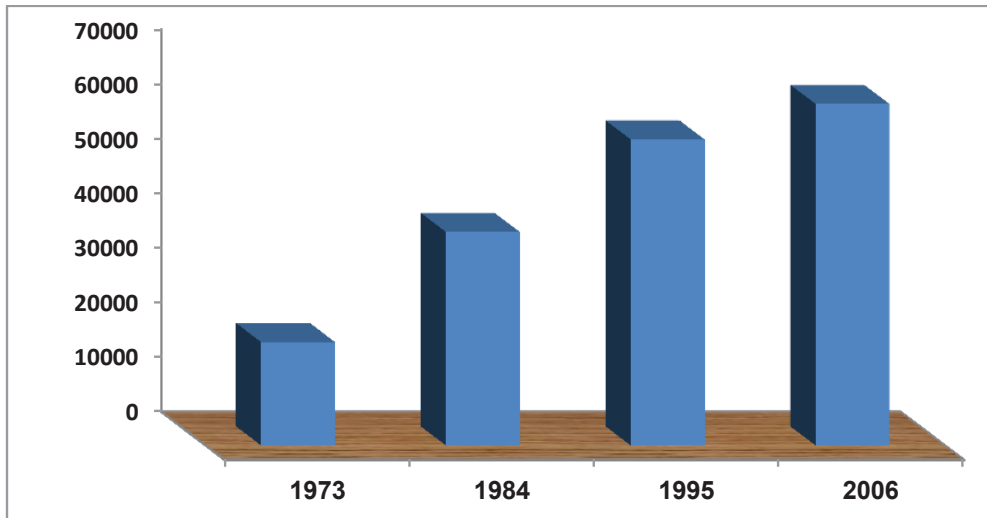
هذا وقد بلغت أعداد سكان مدينة بني وليد في عام 1973 لتسجّل (18919) نسمة (تعداد، 1973)، وارتفعت في تعداد 1984، حيث بلغ عدد السكان في مركز المدينة وما حولها (39063) نسمة (تعداد، 1984)، أمّا في تعداد 1995 فعدد سكان المدينة كلها 56,000 نسمة (تعداد، 1995)، في حين سجّل عدد السكان وفق تعداد 2006 (41700) نسمة في مركز المدينة، و62500 نسمة في المركز وما حوله. (تعداد، 2006).

جدول (1) تطور أعداد السكان لمدينة بني وليد من 1973 – 2006.

| سنة التعداد | عدد سكان المدينة |
|-------------|------------------|
| 1973        | 18919            |
| 1984        | 39063            |
| 1995        | 56000            |
| 2006        | 62500            |

المصدر: (التعدادات العامة للسكان 1973، 1984، 1995، 2006).

شكل (1) تطور أعداد السكان لمدينة بني وليد من 1973 – 2006.



ومع ارتفاع معدلات النمو السكاني للمدينة كسائر المدن الليبية في الفترة ما بين 1973 – 1984 حيث سجل 6.3 % (تعداد، 1984)، وفي الفترة ما بين 1984 – 1995 (4%) (تعداد، 1995)، ومع انقضاء مدة مخطط الجيل الثاني (1980 – 2000)، وعدم استكمال المراحل التخطيطية المكتملة لهذا المخطط من مشاريع سكنية، وشبكات المنافع العامة، والطرق وغيرها منذ منتصف الثمانينات ضف إلى ذلك زيادة نمو أعمار مواليد فترة السبعينيات والثمانينات وبلوغهم مرحلة الشباب كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على السكن بشكل كبير، واتساع رقعة النمو العمراني.

كانت التجمعات السكانية حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي ضمن مخطط الجيل الثاني، ثم أخذت تزحف وتتوسع لتتعدى الشريط الأخضر، ومنها إلى خارج حدود مخطط المدينة بشكل كبير بسبب الطلب المستمر على السكن، والزيادة الكبيرة في عدد السكان مما أدى إلى الانتشار العمراني المتناثر، ويظهر ذلك بوضوح في زيادة عدد المباني

السكنية الجديدة الواقعة في المناطق المحيطة بالمدينة خاصة في جهة الشمال والشرق.

صورة (1) بعض المساكن العشوائية في الجهة الشمالية من المدينة.



صورة (2) عشوائيات في الجهة الشرقية من المدينة.



وواصل النمو العمراني العشوائي ينمو بوتيرة سريعة، ومع نهاية التسعينات وبدايات الألفية الثانية، وخاصة أنّ البلاد كلها بما فيها مدينة بني وليد خلال هذه الفترة كان يفترض أن تكون عمليات إعداد مخططات الجيل الثالث قد بدأت فيها منذ عام 1996 (القزيري، 2006، ص36)، غير أنّها تأخرت كثيراً، وأصبحت وتيرة النمو العمراني سريعة جداً سبقت بل وتجاوزت العمليات التخطيطية بفارق يستحيل تعويضه.

ومنذ عام 2000 وإلى وقتنا الحاضر 2022، أصبحت مدينة بني وليد كباقي المدن الليبية الأخرى تعيش فترة فراغ تخطيطي أدى إلى انتشار البناء العشوائي والمخالفات العديدة، وأصبحت التنمية العمرانية عشوائية بدون ضوابط، أو مراقبة داخل المدينة وحول مخططاتها، وهذا ما أدى إلى خلق واقع مخالف للمعايير التخطيطية، ومنافٍ للنظم العمرانية والاستعمال الصحيح للمناطق، ونقص المعروض من الأراضي المعدة للبناء وارتفاع أسعارها، مما انعكس على حياة السكان، وصحة وسلامة البيئة التي يعيشون فيها، وما يواجهونه من مشاكل في هذه البيئات العشوائية من ضيق في الشوارع، ونقص أو عدم توفر مشروعات البنية التحتية، وإمدادات شبكات المرافق والخدمات العامة؛ ونتيجة لانعدام المواقع لزحف المباني السكنية عليها، أو تركها شاغرة وإهمال تنفيذها. وبالنسبة لهذا الوضع إلى وجود هوة كبيرة وواضحة بين التنمية والتخطيط.

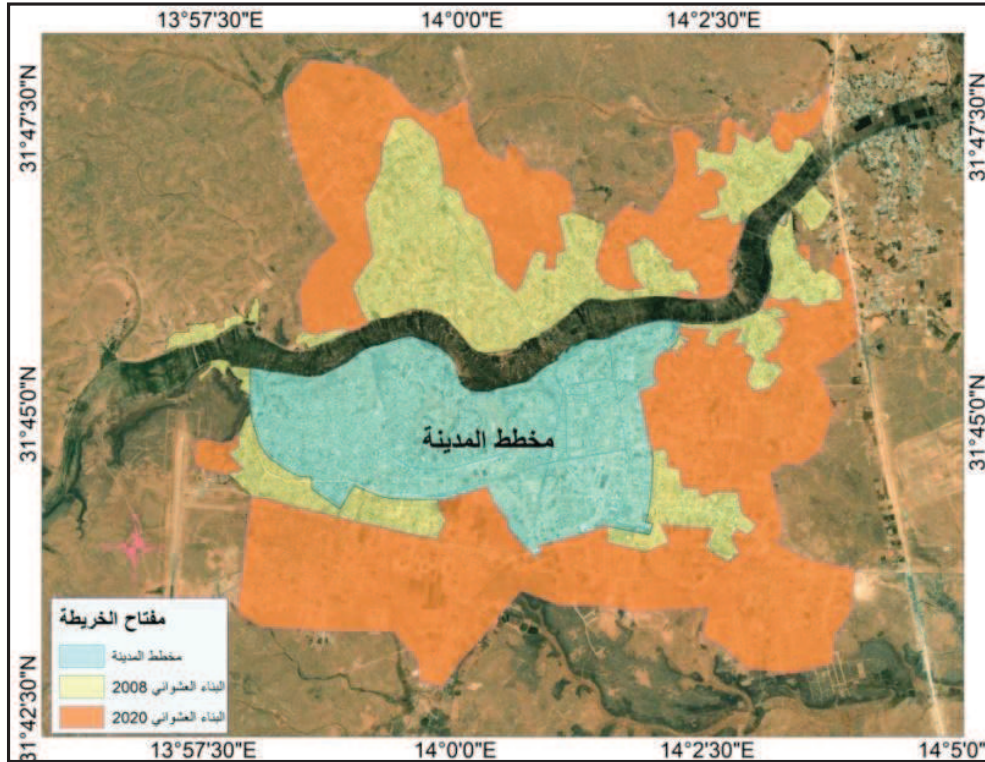
ومما زاد في سرعة انتشار العشوائيات حول مدينة بني وليد أنّ الدولة قامت مع منتصف عام 2005 بمنح قروض سكنية للسكان داخل حدود المخطط بعد فترة طويلة من توقف الحكومة عن دعم برنامج التنمية والإقراض السكني (من منتصف الثمانينات حتى منتصف 2005)، ثم مع نهاية العام نفسه 2005 جاءت تعليمات من الإدارة الرئيسة لمصرف الادخار بكتاب رسمي بأن يتم منح قروض خارج حدود المخطط. (إدارة مصرف الادخار بني وليد 2022)؛ بسبب مطالبة السكان الملحة بالموافقة على ذلك نتيجة لعدة أسباب تدفع بهم للبناء خارج المخطط منها ارتفاع أسعار الأراضي داخل المخطط مقارنة بخارجها، ونقص المعروض منها داخل المخطط، وتجميد الانتفاع بالكثير من الأراضي بسبب تعدد ملكية الأرض الواحدة ومشاكل الورثة ... وبلغ مجمل القروض الممنوحة ما يزيد عن 10000 قرض. (إدارة مصرف الادخار بني وليد 2022).

وبالمقابل قامت الحكومة بمنح القروض إدراكاً منها في التأخير الحاصل لاستكمال مشاريع الجيل الثاني، وتباطؤ سير عمليات إعداد مخططات الجيل الثالث خلال تلك الفترة، وعدم فتح واعتماد مناطق ومسارات جديدة للتعمير تساعد السكان على حل أزمة السكن.

ولما كان من أساسيات التنمية التخطيط والوصول إلى مواقع توطين السكان بما يضمن لهم حياة كريمة وفق أسس علمية مدروسة، ولكن ما حدث هو منح القروض والبدء

في البناء دون أي تخطيط. وهذا ما فتح الباب أمام انتشار ونمو البناء العشوائي بشكل سريع جداً، والتهايمه لمساحات كبيرة حول المدينة وفي كل الاتجاهات، وتوافد الكثير من السكان من التجمعات الريفية المتناثرة حول بنو وليد إلى المناطق الحضرية فيها. وبالنظر إلى الشكل (2) الذي يوضح التطور العشوائي لمدينة بنو وليد 2008-2020، يتضح مدى التحول العمراني وزيادة النمو العشوائي، حيث شهدت المدينة توسعاً عمرانياً كبيراً خارج حدود المخطط حول الأطراف في جميع الاتجاهات.

الشكل (2) التطور العشوائي لمدينة بنو وليد 2008 - 2020.



المصدر: من عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS 10.2 .

فبعد أن كان مجموع مساحة الأراضي الحضرية للمدينة 1980 تبلغ 250 هكتار (بولسيرفس، 2000، ص22)، توسّعت رقعة النمو العمراني لتصل إلى 930 هكتاراً عام 2000. (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص115).

ثم بدأت عمليات الانتشار الواسع للسكن بالمدينة خاصة مع فتح المجال بمنح القروض للسكان، فهتّت مجموعة من التجمعات السكنية بالنمو، واتسعت رقعتها لتصل عام 2008 إلى 1484 هكتاراً (الباحثة - GIS)، واستمر هذا التطور بوتيرة متسارعة لتصل رقعة النمو

العمري العشوائي عام 2020 مساحة 3405 هكتاراً (الباحثة - GIS)، بزيادة تصل إلى (1921 هكتاراً) من عام 2008 إلى عام 2020.

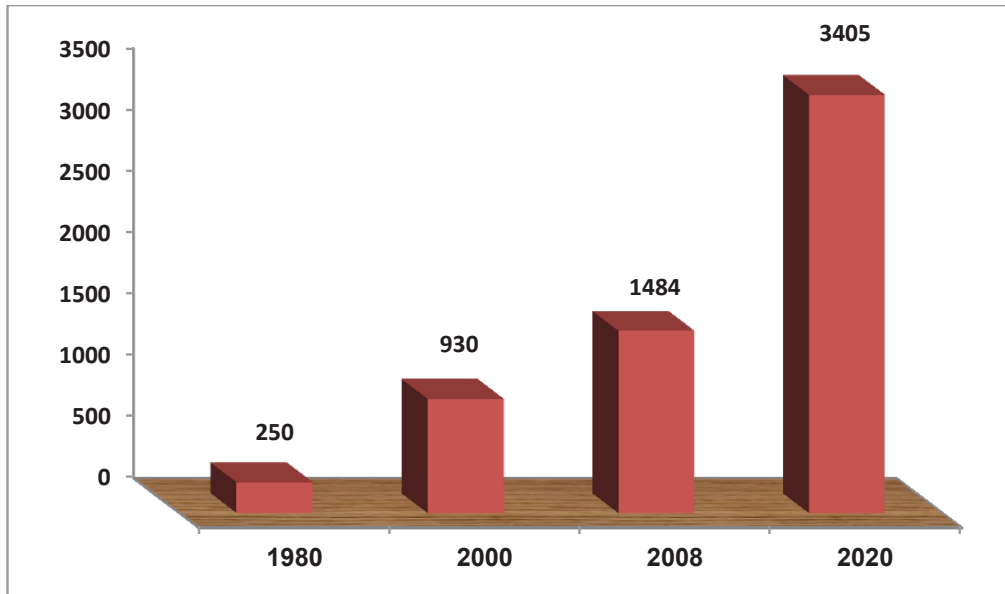
جدول (2) تطور مساحة النمو العمراني العشوائي لمدينة بني وليد.

| السنة | المساحة بالهكتار |
|-------|------------------|
| 1980  | 250*             |
| 2000  | 930              |
| 2008  | 1484             |
| 2020  | 3405             |

المصدر: ( بولسيرفس، 2000، ص22). من قياس الباحثة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

\* مساحة العمران عام 1980 لا تُعدّ نمواً عشوائياً لأن إجمالي المساحة العمرانية للمدينة داخل حدود مخطط الجيل الثاني، أما بقية السنوات فهي المساحة التي نمت خارج حدود المخطط.

شكل (3) تطور مساحة النمو العمراني العشوائي لمدينة بني وليد بالهكتار.



وما يزال الزحف العشوائي بهوامش المدينة مستمراً لا يتوقف على الرغم من توقف برامج الدعم الحكومي في منح الإقراض السكني لمدة تزيد عن العشر سنوات، ولا تزال الوظيفة السكنية من أبرز الوظائف التي تقوم بها أطراف المدينة. إن هذا التوسع العشوائي لن يؤدي إلى تنمية المدينة بقدر ما سيعقد مشاكلها في ظل غياب سياسة تنظيمية تخطيطية، وتأخر إنجاز مخططات شاملة.

## ثانياً: مورفولوجية التوسع الحضري لمدينة بني وليد:

تطور الامتداد العمراني لاستعمالات الأراضي حول مدينة بني وليد، وخاصة ما بعد عام 2005 بشكل عشوائي، وهو يعكس غياب التخطيط عن تلك التجمعات السكانية، فقد كانت استعمالات الأرض والتي يغلب عليها الاستعمال السكني تنمو في معظمها بشكل أفقي، وتمتد لمجرد وجود عوامل تساعد على إقامة تلك الاستعمالات، كما أن بُعد الأخيرة أحياناً عن الطرق، وعن بعضها البعض أدى إلى أن تظهر مساحات شاغرة غير محددة الاستعمال في المدينة.

انتشر العمران العشوائي بشكل مبعثر شمال المدينة، وعلى امتداد الوادي والطرق الرئيسية، وإلى الجنوب من منطقة مخططات الجيل الثاني شرقي المطار. ونمت المساكن خارج حدود المخطط بشكل متدرج متناثر مكونة على فترات تجمعات سكانية قد يفصل بينها مناطق خالية، كذلك هو الحال بالنسبة لمباني الاستعمالات الأخرى، مما نتج عنه هيكلاً عمرانياً غامضاً غير محدد المعالم فكانت التجمعات السكانية غير متماسكة بسبب الانتشار في كل اتجاه.

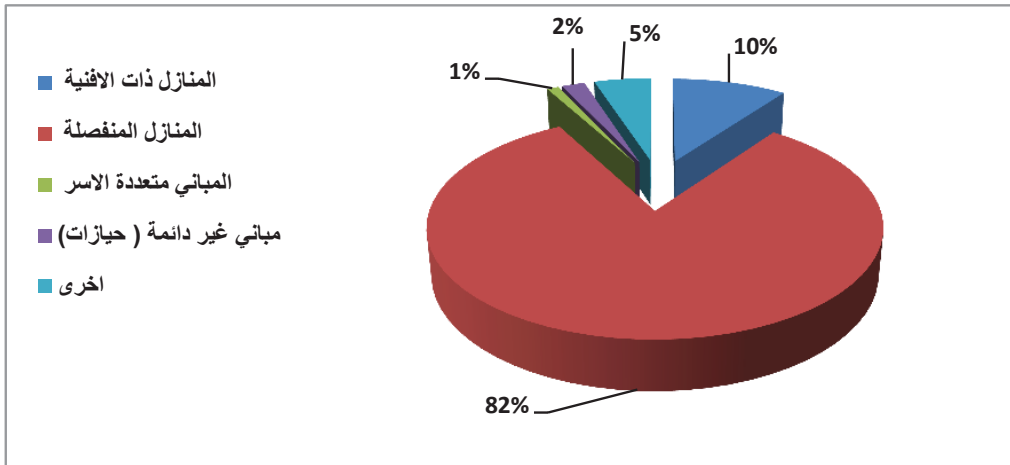
وشكلت المباني السكنية بالمدينة (82%) من إجمالي المباني الموجودة في المدينة سنة 2009، ويعيش ما يقارب من (35%) من السكان في مناطق الانتشار العشوائي خارج حدود المخطط. (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص59). ومن سمات هذه المساكن أنها قليلة الارتفاع لا تتجاوز الطابق والطابقين، وقد صُنِفَتْ إلى منازل ذات أفنية، والمنازل المتصلة، والمباني متعددة العائلات، ولكن ما نسبته (82%) هي منازل منفصلة (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص62) تنتشر على مساحات كبيرة في التجمعات السكانية كما هو موضح بالجدول، حيث يفضل السكان العيش في منازل منفصلة بدلاً من متعددة الأسر، ولهذا فالمباني التي تأوي عائلة واحدة هي التي كانت سائدة في معظم التجمعات السكانية، وأما نمط الكثافات السكانية المنخفضة السائد في المدينة فقد كان من أهم التحديات التي أنتجها الانتشار العشوائي مستفيداً من توفر مساحات واسعة من الأراضي كما أن منظومات الطرق والتي تخدم هذه المناطق السكنية أخذت تستمر في توسعها مما شجّع على استمرار إقامة المساكن، وذلك على حساب الرصيد العقاري للتوسّعات المستقبلية الذي يفترض أن يتم تعبئته وتخطيطه لاستيعاب الزيادة السكانية المستقبلية بالمدينة.

### جدول (3) أنواع المساكن بمدينة بني وليد عام 2008

| النسبة المئوية | أنواع المباني السكنية      |
|----------------|----------------------------|
| 10%            | المنازل ذات الأفنية        |
| 82%            | المنازل المنفصلة           |
| 1%             | المباني متعددة الأسر       |
| 2%             | مبانٍ غير دائمة ( حيازات ) |
| 5%             | أخرى                       |

المصدر: ( مسودة الجيل الثالث، 2009، ص 62-63).

### شكل (4) أنواع المساكن بمدينة بني وليد عام 2008



### ثالثاً: خصائص الأحياء العشوائية حول مدينة بني وليد:

- **النقص في الخدمات:** أفرزت الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية لبعض المسؤولين وبعض من أهالي التجمعات السكانية للمناطق العشوائية حول بني وليد أنّ ما يقارب من (74%) من هذه التجمعات تتسم بضعف التجهيزات، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية فضلاً عن افتقارها للمساحات الخضراء، ومواقف السيارات، وأماكن اللعب والترفيه. بالإضافة لذلك فهذا النوع من السكن بالرغم من حصوله على شبكات المياه والكهرباء، فإنّ شبكات الصرف الصحي تُعدّ معدومة حتى للتجمعات السكانية داخل حدود المخطط حيث يعتمد سكان المدينة على الحفر الأرضية لتصريف المياه المستعملة.

وقد وصف التقرير الذي أعده المكتب الوطني الاستشاري لمشروع مخططات الجيل الثالث عام 2009، أنّ الوضع في بني وليد خطير بالنسبة لمياه الصرف الصحي، فلا يوجد

منظومة أو محطات معالجة للمياه المستعملة (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص108) ولازال على هذا الحال حتى يومنا هذا. كذلك لا توجد منظومة لتصريف مياه الأمطار وجمعها مما يسمح الاستفادة منها، إضافة الى أنّ آلية جمع النفايات الصلبة داخل المدينة في حالة سيئة؛ لعدم توفر صناديق القمامة وانتشارها بشكل كافٍ، وعدم حصول الجهات المختصة على الموارد اللازمة لجمع النفايات من الأحياء العمرانية والبيئة الطبيعية بشكل فعال. (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص109).

أمّا شبكات المياه فتشير البحوث والدراسات والتقارير حول المدينة إلى أنّ هناك نقص في شبكات الإمداد بمياه الشرب، وغياب التغطية المناسبة في توزيع المياه، وأنّ النقص في التوزيع أدى إلى زيادة استهلاك المياه الجوفية، مما أدى إلى انخفاض مستواها داخل الآبار. (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص107).

وتشير البحوث أيضاً إلى أنّ نوعية مياه الشرب في حالة سيئة، ولا تتوافق مع معايير مياه الشرب الليبية، فمقاييس الأمونيا، والبكتيريا، والحديد غير متوافقة مع المعايير الليبية؛ وذلك لعدم صيانة شبكات المياه بشكل صحيح. (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص107). أمّا بالنسبة لشبكة الطرق والمواصلات الممتدة بين الأحياء العشوائية بالمدينة هناك الكثيرة منها غير معبدة، والمرصوف منها بعضه في حالة سيئة ويسبب عدم الراحة والأخطار في القيادة، ولا توجد إضاءة على الطرقات فيما عدا بعض القطاعات القصيرة، ولا تتوفر بها أي وسائل لتحديد المسارات وإشارات المرور، كما أنّ عرض الشوارع داخل التجمعات لا توافق المعايير التخطيطية في الغالب.

– تشابه الشكل الهندسي للمباني: يتميز السكن العشوائي في مدينة بني وليد بتشابه في خصائصه الهندسية بين المباني على عكس السكن العشوائي في الكثير من مدن عربية أخرى، فأغلب العشوائيات التي خرجت خارج حدود مخطط المدينة مباني حديثة شُيّدت في نهاية التسعينات من القرن الماضي وبدايات الألفية الثانية، وهي عبارة عن بيوت واسعة بطراز معماري حديث ومعايير تصميمية حديثة لا يوجد بينها مباني مهترئة، أو قديمة، أو منازل مبنية من القصدير أو الحجارة ونحوها...، ففي مجملها العام تُعدّ مباني حديثة مبنية بمواد بناء حديثة، غير أنّ مظهرها الخارجي المعماري والجمالي في الطلاء والتلوين ... وغيرها بعضه

مكتمل وبعضه غير مكتمل ومتباين في صورته وهيئته الخارجية، مما يعكس سوء المظهر الخارجي العام [ بما يسمى التلوث البصري].

إنّ ما يزيد عن (83%) من المباني السكنية بالعشوائيات هي في حالة جيدة، و(3%) في حالة سيئة، وهناك ما يزيد عن (20 %) هي وحدات سكنية تحت التشييد. (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص63)، وهذا مؤشر يعكس حركة عمرانية بالعشوائيات.

#### – الامتداد الأفقي للمباني:

تنتشر المباني السكنية في التجمعات العشوائية بمدينة بني وليد على مساحات كبيرة بشكل أفقي، حيث يسود نمط الكثافة السكانية المنخفضة المبعثرة هنا وهناك، ولا يزيد ارتفاع المنازل على الأغلب عن طابق وطابقين، إذ يُفضّل السكان المنازل المنفصلة المحاطة بسور خارجي للحصول على التهوية، والإضاءة، وتوفير مكان ومتسع للعب الأطفال، والأهم من ذلك الحفاظ على خصوصية العائلة، ويشجعهم على ذلك الآن توفر مخزون جيد من الأراضي الفضاء داخل المدينة.

#### – انخفاض معدل الكثافة السكانية:

بخلاف العديد من مناطق السكن العشوائي في كثير من المدن العربية ومدن أخرى والتي تتميز بارتفاع معدلات الكثافة السكانية فإنّ أحياء السكن العشوائي في المدن الليبية عامة وبني وليد خاصة تتميز بانخفاض الكثافة السكانية. (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص89)، حيث إنّ معظم المساكن من الذي يأوي عائلة واحدة قليلة الأفراد، فيبلغ متوسط الكثافة الحسائية (3.17 ن/ كم<sup>2</sup>)، وبهذا ينتشر السكان على مساحة واسعة من الأرض، وتظهر بينهم مساحات شاغرة كبيرة محددة الاستعمال.

#### – سيطرة الملكية الخاصة للأرض:

يتميز النظام العقاري السائد بالمناطق والمجالات المحيطة بمدينة بني وليد بأنّه يغلب عليه طابع الملكية الخاصة، فأكثر من (90%) من الأسر تمتلك مساكنها ملكية خاصة، إمّا عن طريق البناء في أرض ملكهم، أو ملك القبيلة التي ينتمون إليها، أو يمتلكونها عن طريق التوارث، أو تمّ شراء الأرض السكنية من ملاكها الذين يقومون ببيع أراضيهم بعد تقسيمها إلى قطع صغيرة بأثمان مختلفة تختلف حسب الزمان والمكان للأفراد الذين يرغبون في الحصول على مسكن فردي في هذه المناطق التي تكون فيها الأسعار أكثر ملائمة، في ظل غياب

الدولة وتوقف تنفيذ المخططات، أو فتح مناطق جديدة للتعمير لتتسارع بذلك عمليات البناء العشوائي.

ورغم الانتشار المهم لهذا النوع من الحياة إلا أنه بدأ يظهر السكن بالإيجار خاصة في العشر سنوات الأخيرة مع زيادة ارتفاع سعر الأرض وتكاليف بناء المساكن، وما طرأ على مدينة بني وليد من تحوّل ديموغرافي بسبب الهجرة الوافدة من بعض المدن المجاورة وغير المجاورة وزيادة الطلب على السكن.

### – السكن من أبرز الوظائف في المناطق العشوائية:

ومن بين الخصائص أو المظاهر التي تتسم بها الأحياء العشوائية بالمدينة سيادة الوظيفة السكنية عن بقية الوظائف الأخرى، حيث يكتسح السكن معظم الأراضي التي نمت عليها العشوائيات بخلاف المباني والمنشآت الأخرى التجارية، أو التعليمية، أو الصحية، أو الصناعية ... وغيرها.

والسكن هنا يعكس الصورة الملموسة للاستغلال البشري للمجال الجغرافي، وهو يساير تطور نمط عيش السكان وبيئتهم، حيث يتغير ويتطور ليندمج ويتلاءم مع الإمكانيات المادية والفكرية، فهو بذلك ترجمة لكل التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية التي تشهدها البلاد في كل مرحلة من مراحل تاريخها. (بقالي، 2021، ص310).

والملاحظ على نمط السكن في الأحياء العشوائية المحيطة بمدينة بني وليد قد شهد تحولات على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية تختلف كثيراً بالمقارنة مع نمط السكن في عقد السبعينات والثمانينات على الرغم من أنّ الأخير لم يكن آنذاك يخرج عن حدود المخطط، إلا أنّ السكن في حينها إلى جانب كونه مقراً لإقامة الفرد فهو أيضاً مكاناً لتربية الماشية ومخزن لعلفتها، ولبعض الآلات الزراعية المستخدمة في الفلاحة والحراث، وقد تراجعت هذه السمات كثيراً مع خروج المساكن للأطراف المحيطة ببني وليد، حيث أخذت هذه العادات والطباع تختفي من المساكن في المناطق المحيطة، كما عرفت هذه المساكن تحولات حضارية تجلت في التجديد المعماري والهندسة العصرية في التصميم وفي مواد البناء...

كما أنّ نسبة مهمة من مساكن الأحياء العشوائية لم يعد ساكنيها ينتمون بالضرورة لنفس العائلة أو القبيلة، بخلاف المساكن التي بُنيت سابقاً داخل الحدود الحضرية للمدينة

حيث كانت المساكن في إطار عائلة أو قبيلة واحدة بجانب بعضهم البعض. وبهذا أصبحت المجالات والأحياء العشوائية حول المدينة تمارس قوة جذب شرائح اجتماعية ذات أصول جغرافية متنوعة همها الأساس تحقيق المشروع السكني لمن لا مسكن لهم.

#### رابعاً: أسباب نشأة الأحياء العشوائية حول مدينة بني وليد:

تضافرت العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وانتشار الأحياء العشوائية حول مدينة بني وليد وهي قد لا تختلف في مجملها عن الأسباب التي أدت إلى نشوء العشوائيات في المدن الليبية الأخرى وأهمها:

1- الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية: شهدت مدينة بني وليد زيادة سكانية مضطردة دلت عليها البيانات الواردة عن التعدادات السكانية (من 1954 - 2006)، والتي سبقت الإشارة إليها، كما عرفت المدينة منذ عقود ماضية حركة الهجرة باتجاهها حيث انتقل العديد من السكان من المناطق القروية والريفية المتناثرة حول بني وليد إلى الأحياء العمرانية بالمدينة، ودوافع هذه الهجرة تعود إلى أسباب اقتصادية في المقام الأول (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص42)، حيث ينتقل الناس إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل والحياة المريحة، مما أدى إلى زيادة الطلب على السكن، واستهلاك المزيد من الأراضي مما دفع بالمدينة إلى الارتداد والتوسع على حساب الأراضي المحيطة بها، والتي أقام بها السكان تجمعات عشوائية، خاصة في ظل انعدام دور الأجهزة الرقابية والضبطية، فضلاً عن ارتفاع أثمان العقار خاصة في الأحياء السكنية الواقعة داخل المدار الحضري.

2- تأخر تنفيذ المخططات: تأخر تطبيق مخططات حضرية عن المدن الليبية منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا ولأسباب عديدة، مما ترتب عليه انتشار البناء العشوائي على الحزام الأخضر حول مدينة بني وليد، والأحياء المحيطة بها، مما كان له أثر على نسيجها الحضري. ولا شك أنّ لعامل الزمن دوراً قوياً وحاسماً في تحديد طبيعة النمو والتوسع للمدينة (شويكي، 2006، ص38) فهل يسير وفق أسس تخطيطية أم أنّه يتسع بصورة عشوائية ؟ فعدم تحين المخططات في وقتها، وتقدم تشخيصها للواقع وظهور واقع جديد، وعدم توفير مخططات حديثة أعطى الفرصة لتكاثر السكن العشوائي بشكل يستعصي معه حلها كلما مرّ الوقت، وهذا ما تعيشه المدن الليبية اليوم ومدينة بني وليد ليست استثناءً عن ذلك.

3- دور الصعوبات القانونية والتخطيطية في نشأة العشوائيات: يرتبط توسع المناطق الحضرية في المدن بالوضعية العقارية لأراضيها (حزوي وألفة حاج علي، 2005، ص 80)، إذ لا يمكن ترجمة وتحقيق توجهات وتوصيات المخططات على أرض الواقع دون التحكم في العقار من قبل الحكومة أو الجهات المسؤولة عن التنظيم والتخطيط الحضري.

وبهذا فالوضعية العقارية للأراضي المحيطة بمدينة بني وليد (90%) منها هي ملك الخواص (الدراسة الميدانية)، وهذا يُعدّ سبباً مهماً في تفاقم أزمة السكن العشوائي، وهو يزيد من انفلات زمام التحكم في التوسع الحضري من يد الدولة، ويزيد من صعوبات التخطيط الحضري إذا ما عازمت الدولة في وقت ما للتدخل لتنظيم وتخطيط هذه المناطق خاصة مع تعقد قوانين التخطيط وتضاربها مع بعضها أحياناً، وبطء تنفيذها من جانب آخر، مما يؤدي إلى نمو العشوائيات حول المدينة، واستخدام الملاك أراضي المدينة وفق مصالحهم.

بالإضافة لذلك فإنّ حالة عدم الاستقرار الإداري التي كانت ولا تزال سائدة في البلاد، وعدم تجانس الإدارات مع بعضها أحياناً، وعدم دعمها بالإمكانيات اللازمة لإنشاء مشاريع تستوعب التوسعات الحضرية الحاصلة، كل ذلك خلق بيئة تشجّع على انتشار العشوائيات حول المدينة بشكل متسارع، ناهيك عن انعدام فكرة وضع آلية مسبقة في تهيئة الضواحي أو أطراف المدن، ونزع أراضيها لصالح الدولة لأجل المنفعة العامة ليتسنى التوسع على حسابها كلما دعت الضرورة في المستقبل القريب أو البعيد لجعلها مناطق سكنية آمنة ومناسبة للعيش السكاني بحصولها على كافة الخدمات والإمكانيات.

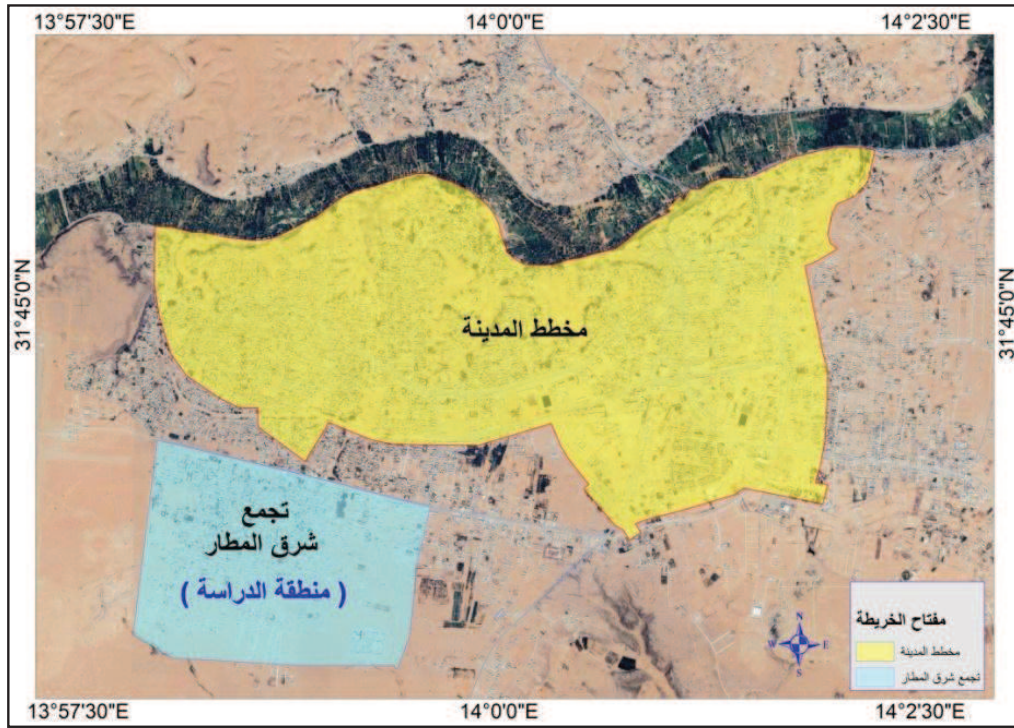
4- موافقة الدولة لمنح قروض إسكانية خارج حدود المخطط عام 2005 لسكان المدينة مما ساهم بشكل ملحوظ في زيادة رقعة النمو العشوائي بالمدينة.

#### خامساً: تحليل البنية الحضرية لتجمع شرقي المطار:

عرف توسع مدينة بني وليد ونموها العمراني اتجاهات أهمها اتجاه شرقي المطار الشكل رقم (2)، وهي أراضي مستوية تخلو من الغطاء النباتي، ولا تصلح لأراضيها لا للزراعة ولا للرعي.

تصل مساحة تجمع شرقي المطار (457.55 هكتاراً) (إعداد الباحثة باستخدام GIS)، وتتسم الوضعية العقارية لأراضيها بسيادة الملكية القبلية دون غيرها من أنواع الملكيات الأخرى، وقد سهّلت هيمنة الملك الخاص الملكية القبلية عمليات تقسيم الأراضي وبيعها بأسعار تباينت حسب الزمان والمكان للأشخاص الراغبين في الحصول على مسكن.

### الشكل (5) تجمع شرقي المطار



المصدر: من عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS 10.2 .

مع نهاية تسعينات القرن الماضي قام ملاك الأرض في هذا التجمع بشكل شخصي وبمجهودات ذاتية وبالتعاون مع مكتب استشاري هندسي والطلب منه تقسيم المنطقة وتخطيطها كمجال سكني مزود بكافة الاستعمالات الحضرية وشبكات البنية التحتية. (الدراسة الميدانية).

عمل المكتب الهندسي على تخطيط المنطقة وفق نمط شبكي، وطالب الملاك الحكومة بشكل متكرر بأن يتم اعتماد هذا التجمع وضمه للمخطط، ولكن فشلت محاولات الملاك نتيجة الفساد الإداري ولم يتم اعتماده. (الدراسة الميدانية).

ونظراً للتوسع الذي عرفته مدينة بني وليد في نهاية التسعينات بداية الألفية، باعتبارها قطباً إدارياً، وجامعياً، واستشفائياً، وخدمياً، بالنسبة لبعض المدن والقرى المجاورة لها خاصة من جهة الجنوب والغرب، أدى ذلك إلى تزايد التعقيدات المتعلقة بالعقار باستنفاد قطع الأراضي داخل محيطها العمراني، وارتفاع أسعار المتبقي منها مما أدى ذلك للتوجه إلى تفريغ الضغط السكاني من مركز المدينة نحو الأطراف المحيطة مثلما هو في شرقي المطار.

فسرعان ما بدأت تعبئة هذا التجمع بالمساكن خاصة وأن المنطقة تتميز بالاستواء مما جعلها أكثر ملائمة للتمدد والنمو، وضمن مشروع مخطط الجيل الثالث كان التجمع أحد

المناطق المستهدفة بالتخطيط والتطوير الإسكاني لاستيعاب الزيادة السكانية، ولكن عدم تنفيذ المخطط حال دون تخطيط المنطقة بشكل معتمد ورسمي من الدولة فأخذت تتوسع عشوائياً، ولا يحد من توسعها إلا المطار وبعض الجبال والأودية الواقعة جنوب التجمع.

ومما شجّع على زيادة هذا التوسع للمساكن وبشكل عشوائي قيام الدولة خلال تلك الفترة (بدايات الألفية) إعطاء القروض السكنية والموافقة على منحها حتي لمالكي الأراضي خارج حدود المخطط، تحت مسمى شهادة عقارية خارج حدود المخطط بسبب حاجة السكان الملحة، ومطالبتهم المستمرة في الحصول على أراضي لبناء مساكنهم عليها وبأسعار تكون أكثر ملائمة لهم بعد الغياب الطويل لدور الدولة في تقديمها الدعم الكافي لتوفير مساكن، أو فتح مناطق جديدة للتعمير، أو اعتماد مخططات للتخفيف من حدة المشكلة، ثم ما شجّع أيضاً على زيادة العشوائيات هو التوسع المستمر في مد شبكات الطرق لكي تخدم هذه المنطقة (مسودة الجيل الثالث، 2009، ص 87-90).

فالدولة وجدت نفسها مضطرة إلى التعامل بمرونة أكثر مع السكان بإضفاء الصبغة القانونية على عمليات البناء الواقعة خارج المدار الحضري، والتغاضي عن استعمال قوانين البناء المخالف، مما أدى بالنهاية إلى إنتاج وحدات سكنية خارجة عن ضوابط التعمير.

وقُسمت الأراضي بمنطقة شرقي المطار وتمّ بيعها للسكان الراغبين في الحصول على مساكن، حيث ضم التجمع حوالي (2200 قطعة سكنية) تتراوح مساحتها من (500-700م<sup>2</sup>) وقليل منها تصل مساحتها إلى (800م<sup>2</sup>)، وسرعان ما بدأت تعبئة التجمع بالمساكن، وترك المرافق العامة مساحات فضاء لمسؤولية الدولة، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية ما يقارب الألف وحدة سكنية. (الدراسة الميدانية).

كما شمل تجمع شرقي المطار خمسة طرق مجمعة يصل عرضها أحياناً إلى (22 متر)، توفر الوصول إلى المجاورات السكنية وما بها من مواقع تجارية أو صناعية، كما يحتوي التجمع على شبكة من الطرق المغذية يصل عرضها ما بين (12-18 متر) وهي توفر الوصول المباشر إلى المنازل والاتصال بالطرق ذات الوظائف الأكبر، ويلاحظ على شوارع التجمع أنها كانت إلى حد كبير تتبع المعايير التخطيطية ولكن حدث على قليل منها التعدي، وتفتقد إلى وجود أرصفة، ومواقف سيارات، وإشارات مرورية.

زُودت المنطقة بشبكة جديدة من الكهرباء، وتوفرت المياه إلى حد معقول وكان

مصدرها إما مياه النهر الصناعي، أو مياه بئر المطار. أما الصرف الصحي فيعتمد الأهالي على الآبار السوداء المجاورة لكل مسكن.

أما بالنسبة للخدمات والمرافق العامة فقد شمل التجمع عدد قليل من محلات البقالة لا يتجاوز عددها ثمانية محلات، وصيدلية واحدة، ومجزرة، ومقهى، ومخبز واحد، وملعب رياضي خماسي خاص، وروضة واحدة خاصة، وورشة لحام، ومحل لتصليح الإطارات، ومحل لمعدات البناء، ولا يوجد أي مبنى للخدمات الصحية، أما المدارس فتوجد مدرسة واحدة (مدرسة النعيم) وهي مدرسة حكومية، وتوجد داخل سور جامع النعيم، وفصولها الدراسية عبارة عن فصول متنقلة، وهي غير مناسبة مبنى وتجهيزات لأن تكون مدرسة، ولكن بسبب حاجة تلاميذ الحي للمدرسة تم إيجادها بحلول تليفونية ففي هذا التجمع لا توجد مدرسة غيرها وهي خاصة بالتعليم الأساسي، كما يشمل التجمع مقبرة واحدة، وجامعين ومركز واحد لتحفيظ القرآن الكريم. (الدراسة الميدانية).

والجدير بالذكر أن الأهالي "ملاك الأراضي" بمنطقة الدراسة خصصوا كل مواقع ومساحات مشاريع المنفعة العامة ما نُقِّد منها وما لم ينفذ عن طريق التراضي بينهم قبل أن يتم تقسيم الأراضي وبيعها للسكان قطعاً سكنية حيث خصصت مساحات نُقِّدت عليها العديد من محطات الكهرباء وكذلك المقبرة، وعدد اثنين مساجد، كما أن هناك ثلاثة مواقع مازالت شاغرة تنتظر تنفيذها من الجهات العامة كمدراس نموذجية خصصت لها مساحات جيدة يصل أحدها قرابة الهكتار، وموقع آخر لم ينفذ مخصص ليكون مركزاً صحياً. (الدراسة الميدانية)

لقد بدأ الانتشار السكاني بمجال الدراسة شرقي المطار مع بداية (2006) من خلال المبادرات الفردية للسكان بالبناء بمجهوداتهم الذاتية أو الاستفادة من قروض الإسكان والتي انتفعت بها شريحة كبيرة من سكان هذا التجمع، ثم أخذ النمو العمراني في التطور، وقد نتج عن هذه الدينامية الديموغرافية المتسارعة تحولات مجالية، واجتماعية، واقتصادية.

حيث يُعدّ السكن من أبرز المنشآت بالمجال الجغرافي لمنطقة الدراسة، أو بمعنى آخر تشكّل الوظيفة السكنية الوظيفة الرئيسة بالمنطقة وقد اتسمت مساكن الحي بالحدّثة، حيث لا يزيد عمر أغلب المساكن عن (16) عاماً، كما اتسمت بالتصميم الهندسي العصري، لذا فهي تتمتع بالمقومات الصحية كالإضاءة والتهوية إلى جانب محافظتها على الخصوصية

والهدوء، كما أنّ نسبة مهمة من سكان المنطقة لم تعد تنتمي لنفس القبيلة، فالحي السكاني يضم خليطاً متنوعاً من عدة قبائل.

إضافة إلى أنّ شريحة مهمة من سكان شرقي المطار انتقلوا من مساكنهم التي بُنيت في نهاية السبعينات بداية الثمانينات داخل حدود المخطط بعد أن أصبحت قديمة ذات بنية متهرئة وضعيفة ليستقروا بمنطقة شرقي المطار إحدى محاور التوسع العمراني العشوائي بالمدينة. ومن هنا نلاحظ أنّ النسيج الحضري بتجمع شرقي المطار أخذ يتشعب بالسكن الفردي غير المخطط والذي كان وليد التسهيلات القانونية والعقارية لاستخدام المكان، وذلك على حساب العناصر والمكونات الأساسية للاستعمالات الحضرية عن (خدمات صحية وتعليمية، مساحات خضراء، ومساحات للعب...) وكل التجهيزات العمومية الأخرى، والتي سوف تتحول مع مرور الوقت وفي ظل غياب الأجهزة الرقابية من مساحات فضاء إلى أبنية إسمنتية مما ينتج عنه هيكل عمراني غامض غير منتظم.

#### سادساً: مشاكل النمو العشوائي حول مدينة بني وليد:

1) من أبرز المشاكل التي يواجهها سكان المناطق العشوائية حول مدينة بني وليد افتقارهم للخدمات الأساسية الضرورية اليومية كخدمات التعليم، والصحة، والخدمات التجارية كمحال البقالة وغيرها من الخدمات الأساسية التي يفترض أن تكون متوفرة على صعيد كل حي سكاني، ويتم الحصول عليها سيراً على الأقدام.

فالعشوائيات التي ظهرت على أطراف المدينة هي عبارة عن تجمعات سكنية ضخمة تمتد على مساحات غير مزودة بالخدمات والمرافق العامة إلا بنسب محدودة، لهذا يعيش سكانها أزمة حقيقية ومعاناة يومية، واعتمادهم الكبير على وسيلة النقل الخاصة في تلبية احتياجاتهم.

2) ضعف شبكات البنية التحتية بالإضافة إلى عدم استكمال شبكات الطرق في أجزاء متعددة من محاور النمو العشوائي بالمدينة، مما ضاعف على السكان صعوبات سهولة الوصول والتنقل لتحصيل الخدمات.

3) تداخل استعمالات الأراضي، حيث تتداخل الأنشطة التجارية، والاقتصادية، والصناعية مع المناطق السكنية خاصة في الأجزاء الشرقية من التوسعات العشوائية للمدينة.

4) الاستهلاك المفرط للعقار في ظل غياب إدارة جيدة للأراضي الحضرية من قبل الجهات المسؤولة، وذلك من خلال الامتداد الأفقي للعمران مما يعني الاستهلاك السريع للمجال

الجغرافي.

- 5) انعدام وجود المساحات الخضراء وأماكن الترفيه واللعب وعدم وجود أي متنفس وسط المباني ويُعدّ الشارع هو المكان الرئيس للترويح.
- 6) مشاكل اجتماعية، حيث تعاني بعض المناطق العشوائية بالمدينة خاصة عند جهاتها الشرقية من انتشار للجريمة وتدهور الوضع الأمني والحماية للسكان.

### النتائج:

- 1- تمتلك مدينة بني وليد موقعاً مهماً يربط بين الطرق الرئيسة التي تربط الصحراء بالمناطق الساحلية، مما جعل منها بؤرة استقطاب تمكّنت من خلالها تقديم الخدمات للسكان على المستوى المحلي والإقليمي.
- 2- ازدياد عدد سكان المدينة بشكل مضطرب دلت عليه الإحصائيات الواردة حتى آخر تعداد رسمي أجريته الدولة عام 2006، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على السكن بشكل مباشر.
- 3- تأخر تنفيذ مخططات حضرية عن المدينة منذ منتصف الثمانينيات وحتى وقتنا الحاضر أدخل المدينة فترة فراغ تخطيطي أدى إلى زيادة رقعة النمو العمراني حول المدينة وتوسّعه بشكل غير مخطط ومنظم.
- 4- منح قروض سكنية خارج المخطط منذ عام 2005 وحتى 2011 للسكان ساهم بشكل مباشر وواضح في زيادة مساحة التوسع العشوائي حول المدينة في كل الاتجاهات سيما جهة الشرق والجنوب الغربي خاصة مع قلة الأراضي المخططة ذات البنية التحتية المخصصة للإسكان.
- 5- بلغ مجموع مساحة الأراضي الحضرية بالمدينة عام 1980 (250 هكتاراً)، ثم توسّعت عام 2000 إلى (930 هكتاراً)، ثم إلى (1484 هكتاراً) عام 2008، وهي توسّعات عمرانية غير مخططة استمر توسّعها لتصل عام 2020 إلى (3405 هكتاراً).
- 6- ظهر إلى الوجود نمط تنموي يتسم بالعشوائية والانتشار والتبعثر بسبب النمو في كل الاتجاهات مع توفر مساحات كبيرة من الأراضي، مما نتج عنه هيكل عمراني غير متماسك ومنخفض الكثافة السكنية حيث (82%) من المساكن هي من النوع المنفصل.

- 7- (35%) من إجمالي سكان المدينة يعيشون في مناطق الانتشار العشوائي، ويمثل هذا الانتشار أهم التحديات للمدينة والذي ينتج عنه كثافة منخفضة جداً على رقعة واسعة من الأرض.
- 8- توسّع الأحياء العشوائية وانتشارها بشكل أفقي على مساحات أرضية شاسعة تمّ استهلاكها بشكل غير منظم أو مخطط.
- 9- إنّ غياب خطة عامة تحكم وتوجه عمليات البناء والتعمير وتسمح بتحقيق نسيج عمراني منظم أدى إلى غياب مجال حضري يتمتع بجميع العناصر والمكونات الأساسية (من مرافق، وخدمات عامة، وطرق، وبنية تحتية، ومساحات خضراء، ومساحات للعب)، وتبيّن لنا ذلك في منطقة شرق المطار ومعاناة السكان اليومية في افتقارهم للخدمات والمرافق الضرورية ضمن مجاوراتهم السكنية.
- 10- يتسم الوضع العقاري للأراضي المحيطة بمدينة بني وليد بمهيمنة الملك الخاص على الأراضي مما سهّل عملية تقسيم الأراضي وبيعها، ومنطقة شرق المطار كانت مثلاً واضحاً لذلك، ومن ثمّ تمدد سريع لرقعة البناء العشوائي في ظل غياب تنفيذ مخططات حضرية أو إدارة جيدة للأراضي، تنزع الدولة من خلالها أراضي فضاء لتنفيذ عليها توسعاتها المستقبلية لمشاريع المنفعة العامة كلما دعت الضرورة لذلك.
- 11- الاستعمال السكاني بالتجمعات المحيطة بمدينة بني وليد هو السمة الغالبة من بين الاستعمالات الحضرية الأخرى؛ وذلك نتيجة غياب تخطيط يوجد مجالاً حضرياً منظماً ومتوازناً، ويتمتع بكل المكونات الأساسية، ومنطقة شرق المطار أمودجاً يدل على سيادة هذه الظاهرة بالأحياء العشوائية.

### التوصيات:

- 1- ضرورة الإسراع من قبل الجهات المسؤولة في الدولة لاعتماد مخططات حضرية تساعد على تنظيم النمو العمراني وتشجع على الاستقرار وتحد من ظاهرة التوسعات العشوائية حول المدن.
- 2- وفيما يخص الأحياء العشوائية حول المدن الليبية ومن بينها مدينة بني وليد، فينبغي التعامل مع المشكلة كما هي باحتواء هذه الظاهرة، ويتم تكليف مصلحة التخطيط العمراني بحصر ودراسة وتقييم المناطق العشوائية لإنقاذها من المزيد من التعقيد وللارتقاء

بها نحو تنظيم عمراني مهذب ومصنف، حيث يتم تصنيف العشوائيات إلى أحياء تحتاج أجزاء منها إلى الهدم والإزالة كونها زحفت على الطرق العامة، أو تموضعت محل أماكن خدمية، أو تعدّت على الساحات العامة وأماكن الترفيه والمناطق الخضراء ... وغيرها، وبالتالي يتم تهيئة المكان ليكون ملائماً كمركب حضري متناسق ومتكامل، بالإضافة إلى تهذيب وتنظيم الأحياء التي اتبعت إلى حد ما معايير التخطيط، أو لم يكن فيها التعدي بدرجة كبيرة، فعلى صعيد مدينة بني وليد لاحظنا أنّ الأحياء السكنية بالعشوائيات هي مناطق حديثة، والغالبية العظمى من المساكن هي حديثة في تخطيطها وتصميمها وملائمة صحياً للسكان، هذا فضلاً عن توفر مساحات الأراضي في الأحياء العشوائية بالمدينة فهي لا تعاني من الكثافة أو تكديس المباني ضمن الحي السكني الواحد، بل ذات كثافة منخفضة جداً، وتوجد الكثير من الفراغات الشاغرة والمساحات الفضاء التي يمكن استغلالها في تنظيم الأحياء السكنية وتعبئتها بمختلف التجهيزات الخدمية والمرافقية التي يحتاجها السكان، وشغلها أيضاً بالمساحات الخضراء وفضاءات اللعب المفتقدة في كل الأحياء السكنية بالمدينة، بالإضافة إلى تهذيب الشوارع والممرات والمحافظة على ارتداداتها.

3- إقامة المباني متعددة الأدوار للتقليل من الاستهلاك الأفقي المفرط للأراضي، ولترك مساحات كافية للتوسعات المستقبلية.

4- اتباع سياسة أو استراتيجية علاجية وقائية لمنع تكرار النمو الفوضوي في المدن الليبية ومنها مدينة بني وليد؛ وذلك بتهيئة المدن مسبقاً لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة من خلال إدارة الأراضي الحضرية عن طريق نزع مساحات هامة من الأراضي لأجل المنفعة العامل حول المدن وضواحيها للاستفادة منها مستقبلاً كرصيد عقاري تملكه الدولة تستعمله وقت الحاجة وفق برامج وخطط تنمية ذات نظرة موضوعية وعملية للمستقبل بمعنى (التخطيط للعمران يجب أن يسبق الحاجة للعمران).

5- تكثيف المراكز العمرانية العشوائية القائمة وتحويلها إلى مراكز عمرانية متماسكة.

6- فتح مسارات ومناطق جديدة للتعمير، واتباع سياسات إسكانية بشكل مستمر تحت ضوابط ومعايير تخطيطية، والعمل على تنفيذها لتواكب النمو السكاني والطلب على قطع الأراضي للسكن.

## المصادر والمراجع:

أولاً: الدراسة الميدانية .

ثانياً: الكتب:

- القزيري، سعد خليل، (2006)، الجيل الثالث ومستقبل المدن الليبية، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي.

ثالثاً: البحوث والدوريات والمؤتمرات العلمية:

- حزوي، محمد، وألفة حاج علي، (2005)، المجالات المحيطة بالمدن بين توجهات مخططات التهئية وإكراهات الواقع، مجلة مجالات مغربية، الدار البيضاء، العددان 5 - 6.

- شويكي، المصطفى، (2006)، التعمير بالمغرب بين اجتثار رواسب الماضي والتهرب من مشاكل الحاضر، ندوة المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، تنسيق محمد حزوي، مطبعة سايس، فاس.

- الطاك، بوطيب، وحسن ضايض، (2006)، مدينة أو مدن مغربية، تعدد المجالات الحضرية وإشكالية التخطيط والعشوائية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم (5) المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية.

رابعاً: التقارير والإحصاءات:

- بولسيرفس، بني وليد مخطط الشامل، 2000، التقرير النهائي (ط ن - 57)، 1980.

- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان 1973.

- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان 1984، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، طرابلس.

- المكتب الوطني الاستشاري، مشروع مخططات الجيل الثالث، المخطط الشامل بني وليد، "تحليل الوضع القائم"، 2009.

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 1995.

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006.

خامساً: المراسلات والكتابات الرسمية الصادرة:

- إدارة مصرف الادخار بني وليد.